مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٧/١٧

ورقة عمل حول نتائج الحوار الوطنى

التمسك بانجازات ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو

التزام الاحزاب بالاشتراكية الديمقراطية كأيديولوجية قومية لمصر
التأكيد على حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

دارت امس مناقشات واسعة حول التقرير الذى أعدته اللجنة العليا ، لاعداد « ورقة عمل » حول ضوابط الممارسة الديمقراطية والنظرية الاشتراكية الديموقراطية ،وذلك فى الاجتماع الموسع الذى رأسه السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ،وحضره رؤساء مجموعات الحوار بالمحافظات .

وتضمنت الورقة مناقشات المؤتمرات الشعبية بالمحافظات كحصيلة للمناقشات والتى تركزت حول ثلاثة موضوعات أساسية ، حماية المبادىء الاساسية ورأى الجماهير فى الاشتراكية الديموقراطية و فى الممارسة الديموقراطية .

ومن المقرر أن يعرض التصور النهائى للحزب فى اجتماع المكتب السياسى لحزب مصر الذى يعقد خلال الايام القادمة لاقرار ورقة عمل الحزب .

وتناول التقرير حول المبادىء الاساسية ان الجماهير اجمعت على ضرورة الحفاظ على المبادىء والاسس الاتية :

■ لاعودة بحال الى مجتمع ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بملامحه الاثمة التى تمثلت فى نظام حزبى مشين تحركه اهواء وتأسره رغبة التزلف للقصر والخضوع للاستعمار والتمسك بما حققته ثورة يوليو العظيمة من انجازات غيرت تغييرا جذريا الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى

■ التمسك بما انجزته ثورة مايو سنة ١٩٧١ من تصحيحات عميقة ، واعادة لبناء المجتمع متمثلا فى اقامة دولة عصرية اركانها العلم والايمان، وقوامها الحرية والمساواة وعمادها تحرير الانسان المصرى من الخوف وتأكيد امنه وامانه ، وادواتها المؤسسات الدستورية مع ارساء مبدأ سيادة القانون واعلاء كلمة القضاء والحفاظ على الوحدة الوطنية فى ظل السلام الاجتماعى .

■ شجب الافكار والانظمة الشمولية وعدم شرعية اية اتجاهات تتعارض مع القيم الروحية والدينية ، اوتحاول اثارة الطبقية وتهديد الجبهة الداخلية، وان تكون الديمقراطية وسيلة لاعادة البناء والتعمير وتصحيح المسارات وحل المشكلات ، وبناء الانسان المصرى والتأكيد على الانتماء العربى لمصر ، والتأكيد على انتمائها للعالم الثالث وافريقيا ودول عدم الانحياز والعالم الاسلامى .

الوحدة والسلام والدين

واجمعت الجماهير بالنسبة للاشتراكية الديموقراطية على ثلاثة مبادىء :

١ - التوازن بين الفرد والمجتمع بحيث لا يطغى أيهما على الاخر ، ويكون السبيل الى ذلك وضمان استمراره هو ديمقراطية الحكم والتكافل الاجتماعى وتعميق العدل الاجتماعى ، وتحقيق عدالة توزيع الاعباء والالتزامات والتخفيف عن الطبقات محدودة الدخل والمحافظة على القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص وازالة القيود المعرقلة لنشاطه .

٢ - الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .. بحيث يكون من المحظور تماما ، وبوضوح كل مايهدد بتعريض ايهما للخطر ..

٣ - القيم الدينية والروحية ينبغى ان تكون اساسا لكل عمل سياسى او اجتماعى او اقتصادى ، وبحيث يمتنع تماما ، وبوضوح ، اى تحرك او فكر ينكر هذه القيم او يزعزعها او يدعو الى انكارها ..

لا لمجتمع النصف بالمائة

وحول الممارسة الديموقراطية اجمعت الجماهير على ادانة سعى بعض العناصر السياسية من حزب الوفد الجديد ومن حزب اليسار وبقايا مراكز القوى لاستغلال المناخ الديموقراطى الذى ارست دعائمه ثورة مايو فى محاولات متعددة لتسيير العمل السياسى وفق اهدافها واغراضها واطماعها فى الوصول الى الحكم ..

اما حزب الوفد الجديد فقد ارادان يعود بمصر الى مجتمع النصف فى المائة باقطاعه واحتكاراته ومآسيه ومخازيه وكانت وسيلته الى ذلك النيل من كل منجزات ثورة يوليو وطمس ما حققته من مكاسب لمجموع المواطنين، وكان طريقه الى ذلك هو نفس الطريق الذى سلكه اليسار الماركسى من استغلال لمعاناة الجماهير واثارة الفتن بين شرائح المجتمع .

نحو محو الامية

ومن ناحية ثانية اجمعت الجماهير على ان الديموقراطية هى - فى المقام

الاول – ممارسة وسلوك وقدوة .. ومن هنا يبدو امر تربية المواطن سياسيا واجتماعيا امرا ملحا .. وهذه التربية تقتضى اول ماتقتضى العمل بسرعة نحو محو وصمة الامية عن المجتمع المصرى ، كما تقتضى اعادة النظر فى برامج التعليم ، والاسراع بتوقيع العقاب على كل منحرف ، والعناية بالاسرة وتنشئة النشء .

الشعب اولا واخيرا

كما اجمعت الجماهير على ضرورة توافر عدد من الضوابط لنشوء اى حزب من الاحزاب .. واجمعت الاراء – تقريبا – على أن الالتزام بأيديولوجية واحدة يأتى على راس هذه الضوابط ، ومن ثم يمتنع ان ينشأ حزب يعتنق أيديولوجية مخالفة للأيديولوجية التى ارتضاها الشعب المصرى والمتمثلة فى الاشتراكية الديموقراطية .. كما اجمعت الاراء على عدم جواز نشوء الحزب على اساس فئوى او دينى او طائفى او جغرافى او عسكرى ..

وطالب باضافة الضوابط التالية :

١ – أن يكون لكل حزب قاعدة عريضة من الاعضاء قدرها البعض بربع مليون مواطن ..

٢ – الا يقل عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسمائة مؤسس فى رأى او عن مائة مؤسس فى كل محافظة فى رأى اخر ..

٣ – عدم ارتباط الحزب باشخاص مؤسسيه ..

٤ – ان تشكل كل مستويات الحزب بالانتخاب الحر المباشر وان يعطى الناخبون حق سحب الثقة من ممثليهم بشروط معينة ..

٥ – حل اى حزب لايحصل على اى مقعد فى مجلس الشعب حلا تلقائيا ..

٦ – ان يضمن الحزب برنامجه الوسائل التنفيذية الملائمة لحل مشاكل المجتمع ..

لا .. للانحرافات

وترى الجماهير ان اهم الواجبات التى ينبغى على اللجنة المركزية أن تقوم بها تتمثل فيما يأتى :

١ مراقبة توافر شروط نشوء الاحزاب الجديدة .. ومدى مطابقة برامجها للايديولوجية المصرية ومدى تميز هذه البرامج أحدها من الاخر .

٢ مراقبة الممارسة الحزبية ، واعداد تقرير عن أى انحراف يعرض على اللجنة مجتمعة لتتخذ قرارها فيه .

٣ مراقبة مدى اتصال الاحزاب بالخارج من غير طريقها ، وما يرد الى الحزب من دعم مالى خارجى .

٤ مراقبة حجم الانفاق الذى يقوم الحزب به فى اية معركة انتخابية .

٥ اقرار ضوابط الممارسة الحزبية واقتراح تعديلها حسبما يسفر عنه التطبيق العملى .. وتقترح بعض قطاعات الجماهير ان تضمن هذه الضوابط ما يلى : ان تكون الديمقراطية من اجل البناء وتقديم الحلول وليس من اجل الهدم والتشكيك .. ان يكون الاساس فى حرية الرأى هو المصلحة العامة .. الامتناع عن السباب وعدم الصاق التهم دون دليل .. البعد عن مظاهر العنف والاثارة فى القول والفعل .. احترام رأى الاغلبية .. ويرى قطاع آخر من الجماهير ان يقوم الحزب بوضع مشروع قانون للممارسة الديمقراطية .. يناقش فى قواعده ثم يعرض على اللجنة المركزية تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب ..

● تقييم مدى التزام الحزب ببرنامجه ومدى تنفيذه لهذا البرنامج .

التمويل الكافى للاحزاب

واجمعت الجماهير على ضرورة تعديل قانون الاحزاب بشكل يسمح بأن تقوم اللجنة المركزية بالتمويل الكافى للاحزاب كل بحسب حجم العضوية فيه .

كما اجمعت على أنه لا بد من تشكيل الحكومة من حزب الاغلبية حتى تتمكن من تحقيق آمال الجماهير التى أولتها الثقة بانتخابها لعضوية مجلس الشعب، وحتى يكون حزب الاغلبية قادرا على تنفيذ برنامجه الذى حاز ثقة الشعب على أساسه وحتى يمكن محاسبته .

ميثاق شرف صحفى

وبالنسبة للصحافة الحزبية.. أجمعت الجماهير على ضرورة أن يكون لكل حزب الحق فى اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن رأيه دون التقيد بالحصول على ترخيص مسبق ..

ورأى جانب من الجماهير انه لا فرق بين الصحافة الحزبية والصحافة القومية من حيث ملكية الشعب لكافة الصحف.. فى حين ذهب رأى الجانب الاخر أن تكون الصحيفة الحزبية مملوكة للحزب .

ومن ناحية ثانية أجمعت الجماهير على ضرورة خضوع الصحافة الحزبية لميثاق شرف صحفى يتولى المجلس الاعلى للصحافة مراعاة تنفيذه بكل دقة وبهذه المناسبة أشارت بعض الجماهير الى أن هذا المجلس لم يقم بواجبه القومى فى هذا الصدد وأنه ينبغى أن يمثل الصحافة تمثيلا شاملا .. كما أشار قطاع عريض من الجماهير بضرورة الاسراع فى اصدار قانون المطبوعات.

وأخيرا اقترحت بعض قطاعات الجماهير أن يكون مجلس ادارة الصحيفة الحزبية منتخبا من الجمعية العمومية للصحيفة وأن يقوم مجلس الادارة باختيار رئيس تحرير الصحيفة .

وحول الصحافة الحزبية أبدت الجماهير رغبتها فى أن تكون الصحافة سلطة رابعة رقيبة على أجهزة الدولة المختلفة شأنها فى ذلك شأن مجلس الشعب . ولذلك فانها ينبغى أن تكون مملوكة للشعب لان السلطات العامة لا يملكها فرد أو مجموعة أفراد .

وترى الجماهير ان على الصحافة ان تؤدى دورها كاملا باعتبارها وسيلة اعلام من الدرجة الاولى ينبغى ان تعبر بصدق عن مشاعر المواطنين وان يأتى تعبيرها بعيدا عن المهاترات : ملتزما بالخط القومى الذى يتمثل فى تعميق القيم الدينية والروحية واشاعة روح التصالح والتسامح والوئام . وانه قد آن الاوان لكى يضطلع المجلس الاعلى للصحافة بدوره فى مراقبة الالتزام بميثاق الشرف الصحفى .. كما تكرر ضرورة الاسراع باصدار قانون المطبوعات

وحول المدعى العام الاشتراكى ذهبت أقلية من الجماهير الى أنه لا ضرورة لنظام المدعى الاشتراكى ، بينما رأت الاغلبية أن وجوده ضرورة دستورية وقومية .

ورأت هذه الاغلبية أنه ينبغى أن يكون المدعى الاشتراكى مختارا من قبل مجلس الشعب ومن بين العناصر القضائية تحت اشراف المجلس .

تعميق نظام اللامركزية

وحول المحليات أجمعت الاراء على أن للمحليات دورا هاما فى الممارسة الديمقراطية وأنه لذلك ينبغى تدعيمها ونقل السلطات اليها

ويرى قطاع من الجماهير أن يكون شغل منصب المحافظين ورؤساء المدن والاحياء والقرى من طريق الانتخاب

فى حين يرى قطاع آخر أن يكون لحزب الاغلبية الحق فى اختيار القيادات المحلية باعتبارها الاجهزة التى يسند اليها تنفيذ برنامج الحزب وخططه اثراء للانتماء الحزبى □

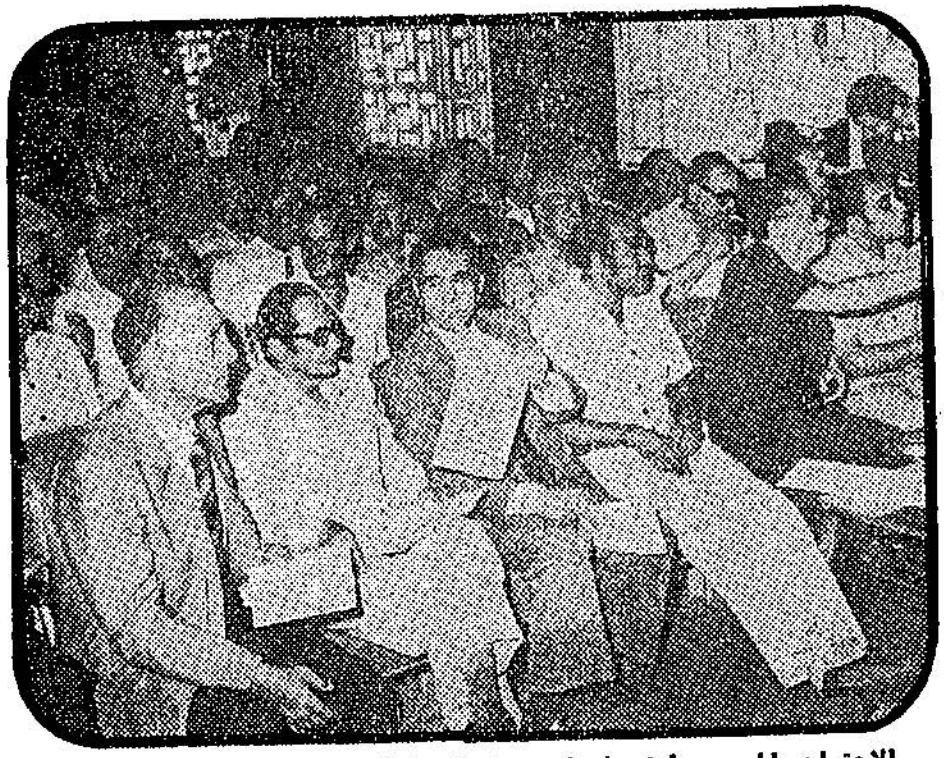

الاجتماع الموسع لرؤساء لجـــان الحوار الوطنى لحزب مصر فى المحافظات وفى الصف الاول المهندس أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء للانتاج ووزيـــر الكهرباء والطاقة ـ الثانى الى اليسار ـ والدكتور وجيه شندى رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب والسيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال .